الأمم المتحدة S/PV.5840

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة ٥٨٤٠

الثلاثاء، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سويسكم	(بنما)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ – منه
	كرواتيا	السيد محرمي
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2008/64)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-24279 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2008/64)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للسودان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد قاضي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/64، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن السودان.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد أشرف جيهانجير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للسودان. أعطي الكلمة الآن للسيد قاضي.

السيد قاضي (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتولى عرض أحدث تقرير للأمين العام (S/2008/64) عن السودان. وأشعر بالامتنان على إتاحة الفرصة لي لأحيط المجلس علما، للمرة الأولى، بشأن الحالة على أرض الواقع في السودان.

إن تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بالرغم من أنه متأخر عن الموعد المحدد، ما زال يمضي في الطريق الصحيح. وحينما توليت مسؤولياتي، في تشرين الأول/أكتوبر العام الماضي، بصفتي الممثل الخاص للأمين العام، كان اتفاق السلام الشامل يواجه أزمة خطيرة لأن أحد الشريكين فيه، وهو الحركة الشعبية لتحرير السودان، علق مشاركته في حكومة الوحدة الوطنية على مستوى مجلس الوزراء بسبب الخلافات على تنفيذ المسائل الرئيسية المعلقة في اتفاق السلام الشامل. وبعد شهرين، تم التغلب على حالة الجمود من خلال الحوار بين قيادة الشريكين في اتفاق السلام الشامل. واستأنف وزراء الحركة الشعبية لتحرير السودان مهامهم في مجلس الوزراء الاتحادي. وشكل الطرفان أيضا لجانا رفيعة المستوى لتسوية المسائل التي لم يتم حسمها وأدت إلى حالة الجمود. ومع أن قيادتي حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان أكدتا مجددا على التزامهما بتنفيذ اتفاق السلام الشامل وتعهدتا بعدم العودة أبدا إلى الصراع، فإن مستوى الثقة المتبادلة بينهما ما زال متدنيا وما زال الأساس هشا لإحلال السلام الدائم.

وما زالت الحالة الأمنية الشاملة في منطقة وقف إطلاق النار مستقرة نسبيا، بالرغم من زيادة التوترات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية على طول الخط الحالي للحدود. وبالرغم من ذلك، لم تقع أي اشتباكات بين القوات المسلحة للجانبين. ولكن، نجمت اشتباكات عرقية بين المزارعين والرعاة على طول طرق الهجرة والوصول إلى المياه وأراضي الرعي والمراعي في جنوب السودان عن وقوع خسارة كبيرة في الأرواح والممتلكات. وكان لذلك أثر مضعف للحالة الأمنية في جنوب السودان.

وأعلنت حكومة جنوب السودان خططا لنزع سلاح المسلحين من رجال القبائل وتسريح المليشيا السابقة.

ولم تتغير تغييرا جوهريا الحالة في منطقة أبيي منذ تقديم التقرير المستكمل الأخير، وما زالت المنطقة تشكل منطقة اضطراب محتمل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، اندلعت اشتباكات عنيفة في المنطقة بين وحدات الحركة الشعبية لتحرير السودان وأفراد قبائل المسيرية. وأسفرت تلك المواجهات حسبما أفادت التقارير عن مقتل أكثر من ٧٥ شخصا، بينما أصيب عدة أشخاص آخرين بجروح. ولكن النائب الأول لرئيس الجمهورية سلفا كير تدخل تدخلا حسن التوقيت بتوجيه جميع حكام الولايات الجنوبية بضمان حرية التنقل في جنوب السودان للقبائل الرعوية التقليدية.

إن عملية السلام وصلت إلى نقطة منتصف الطريق، ويقترب بسرعة الآن موعد عدد من المعايير المرجعية الحاسمة. ومع أن علاقة العمل بين الشريكين علاقة ودية نسبيا، فإنها تعاني بقدر كبير من انعدام الثقة والائتمان بين الطرفين. والتصور المتبادل بأن الجانب الآخر يسعى إلى تنفيذ مخططاته الخاصة جعل ولايتنا المتمثلة في جعل خيار الوحدة خيارا جاذبا ولاية صعبة. إذ يرى حزب المؤتمر الوطني أن الحركة الشعبية لتحرير السودان مجمعة أمرها على الانفصال من خلال الاستفتاء المقرر إجراؤه في عام ٢٠١١، بصرف النظر عن التنازلات التي تمنح لها. وذلك التصور يشكل قيدا على التوصل إلى حل توافقي. ومن الناحية الأخرى، ترى الحركة الشعبية لتحرير السودان أن حزب المؤتمر الوطني غير راغب في تقديم تنازلات أساسية، وهو بناء على ذلك مسلّم بشطب إمكانية المحافظة على وحدة السودان. ذلك هو التصور من الجانب الأخر.

كما أن هناك التصور الشمالي بوجود تدخل خارجي مستمر وذي دوافع، وهو الأمر الذي يحول دون التوصل إلى حلول توافقية. وسيشكل تغيير تلك التصورات من أجل تيسير إحراز تقدم نحو نتائج ذات قيمة التحدي الأساسي بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في السودان بينما تقوم البعثة بمساعدة الطرفين على تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

وفي ذلك الصدد، تلقيت تأكيدات بالدعم من الرئيس البشير والنائب الأول للرئيس كير كليهما. ويوفر اتفاق السلام الشامل إطارا لاستيفاء تطلعات كلا الطرفين في سياق المصالحة السياسية. كما أنه يضمن حق تقرير المصير لسكان جنوب السودان من خلال ممارسة خيار حر ومستنير في عام ٢٠١١.

وقد ظل سكان منطقة أبيي محرومين من فوائد السلام منذ التوقيع على اتفاق السلام الشامل. وما زالوا محرومين من وجود هيكل إداري، ولذلك هم محرومون من الخدمات الأساسية المتصلة بتوفير الأمن والتعليم والصحة وفرص العمل. وبرزت مسألة أبيي بوصفها أكبر حجر عثرة بين الشريكين. ويتمثل موقف الحركة الشعبية لتحرير السودان في أن تقرير لجنة حدود أبيي تقرير نهائي وملزم وفقا لاتفاق السلام الشامل وبالتالي ينبغي تنفيذه تنفيذا كاملا. ورفض حزب المؤتمر الوطني تقرير اللجنة، قائلا إن اللجنة تجاوزت ولايتها باستنادها في نتائجها على حدود عام ١٩٥٦ بدلا من تحديد حدود عام ١٩٠٥ لمشيخات الدينكا، وهي تحديدا الولاية التي أسندت إلى اللجنة. ومع ذلك، اعترف كلا الجانبين بالحاجة الملحة إلى العمل معا نحو التوصل إلى حل توفيقي مقبول بشكل متبادل.

ونصحنا الطرفين بالنظر في اتخاذ نهج ذي مسارين. أحدهما هو توفير الخدمات الأساسية لسكان أبيي وتشجيع المصالحة على أرض الواقع، والآخر هو أن يتوصل شريكا اتفاق السلام الشامل إلى تسوية خلافاتهما على المستوى الوطني بشأن عدد من المسائل، وخاصة اقتسام إيرادات النفط المستخرج من المنطقة. كما أن الأمم المتحدة والشركاء يعملون بطريقة منسقة مع بعثة الأمم المتحدة في

السودان على زيادة إيصال الخدمات الأساسية على أرض الواقع. أما الآن، فقد تلقينا مؤشرات ايجابية بأن الطرفين قد يكونا قريبين من التوصل إلى اتفاق بشأن تشكيل إدارة مؤقتة في إطار الحدود المؤقتة، بدون الإخلال بأي تسوية نهائية للمسألة. وناشدت بعثة الأمم المتحدة في السودان كلا الطرفين السعي إلى التوصل إلى تسوية نهائية بنفس روح الحوار والتوفيق. وسنواصل بذل تلك الجهود.

إن ترسيم حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ سيؤثر على العديد من المعايير المرجعية الحاسمة الأخرى، مثل التعداد الوطني للسكان، والانتخابات، واقتسام إيرادات النفط، وإعادة انتشار القوات. وللأسف، لا تزال تلك العملية متأخرة كثيرا عن جدولها الزمني. وبالتالي، قد يتعين السعي إلى تحقيق تلك المعايير الأخرى على أساس الخط الحدودي الحالي.

في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أعلنت الرئاسة أن اللجنة الفنية المخصصة لترسيم الحدود ستبدأ قريبا ترسيم الحدود على خرائطها. ومن المتوقع أن تقدم اللجنة تقريرها إلى الرئاسة في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وعندئذ سيتعين على الرئاسة، المكونة من الرئيس ونائبيه، أن توافق على التوصيات قبل أن يتسنى البدء بالترسيم الفعلي على أرض الواقع. ولقد أشارت الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى أنها على الأرجح ستطعن في التقرير المرتقب بالنسبة إلى عدة مواقع على طول الخط الحدودي الحالي. وقد يزيد ذلك من تأخير العملية.

إننا نشجع الأطراف على البدء بترسيم الحدود في المناطق غير المتنازع عليها في أقرب وقت ممكن. وينبغي للترسيم المبكر للمناطق غير المتنازع عليها أن يُطلق العملية وأن يطمئن المجتمعات المحلية على أن الحدود المرسومة لن تكون حاجزا أمام تحركاتها وأنماط حياتها التقليدية. ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح كم من الخط الحدودي الحالي سيُطعن فيه.

وإجراء التعداد السكاني الوطني هو معيار آخر هام. في التعداد السكاني له آثار على الانتخابات وتقاسم الثروة. ومن التطورات الإيجابية المرسوم الرئاسي الصادر مؤخرا والذي أعلن إجراء التعداد السكاني في الفترة من ١٥ إلى ٣٠ نيسان/أبريل. ولكنه يترك إطارا زمنيا ضيقا جدا لإيصال الاستبيانات. إلا أن بعثة الأمم المتحدة في السودان وصندوق الأمم المتحدة للسكان يجريان اتصالات وثيقة مع حكومة جنوب السودان لضمان الدعم التنفيذي واللوجيستي. وكانت القضية الرئيسية المتعلقة باستبيانات التعداد السكاني هي إدراج الأسئلة المتعلقة بالدين والعرق. ورغم التوصل إلى اتفاق على مستوى الرئاسة لا تزال الحركة الشعبية لتحرير السودان تعرب عن قلقها إزاء استبعاد هذه الأسئلة.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال إجراء التعداد السكاني الوطني في دارفور يمثل تحديا. فالحالة الأمنية وعزوف الحركات والمشردين داخليا يجعلان من إجراء التعداد السكاني في دارفور في نفس الوقت أمرا صعبا. وإذا كان هذا سيؤدي إلى تعداد سكاني ناقص فمن المرجح أن تكون له آثار سياسية على السودان.

المعلم الآخر الهام في اتفاق السلام الشامل هو إجراء الانتخابات الوطنية التي من المتوقع أن تؤدي إلى التحول الديمقراطي في السودان. ولقد كان تفاعل حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان مع الأحزاب السياسية الأخرى في هذا السياق تطورا إيجابيا. ووفقا لاتفاق السلام الشامل، يجب إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٩. ولكن ما زال يتعين على البرلمان إصدار قانون الانتخابات، الذي سيتلوه إنشاء مفوضية الانتخابات الوطنية وتعيين مفوضيها. ولقد حثثتُ الحكومة على الإسراع بإقرار قانون

الانتخابات وإنشاء مفوضية وطنية مستقلة للانتخابات وممولة بالكامل، وهي ستكون المحاور الرئيسي لنا في العملية الانتخابية، بما في ذلك تنسيق المساعدة الدولية. وفي هذه الأثناء، أود أيضا أن أطلب من مجتمع المانحين أن يركز كل جهوده إلى حين تشكيل لجنة الانتخابات الوطنية على بناء قدرات حكومة جنوب السودان في مجال إجراء الانتخابات. ومرة أخرى، يظل إجراء الانتخابات في دارفور في بيئة أمنية متدهورة في غياب اتفاق للسلام أمرا مُشكلا.

ولم تكتمل بعد عملية نشر القوات، رغم أن الطرفين أحرزا تقدما كبيرا بشأن هذه المسألة. ومرة أخرى فوّت الطرفان الموعد النهائي المقترح له ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ومع ذلك، يبدو أن هناك إرادة سياسية من الجانبين لحل هذه المسألة. ووفقا لإحصائيات تحققت منها بعثة الأمم المتحدة في السودان، أُعيد نشر ٨٨ في المائة من القوات المسلحة السودانية من الجنوب إلى الشمال وأُعيد نشر نحو ٩ في المائة من قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الجنوب. وظهرت مشاكل في المناطق المتنازع عليها التي انتقلت إليها القوات المعاد نشرها، حيث لا يعترف الجانب الآخر بأنها إعادة نشر. وفي غياب ترسيم حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ بوضوح، حثثنا الطرفين مرارا على إعادة الانتشار إلى المناطق غير المتنازع عليها لتجنب التوترات في الميدان. ورغم هذه التحديات، نجد أن للجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، التي يترأسها باقتدار قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في السودان، هي أكثر مؤسسات اتفاق السلام الشامل فعالية. ولقد أدت دورا حاسما في إنهاء التوترات والحفاظ على عملية إعادة الانتشار، التي يُنتظر أن تُستكمل قريبا.

وبالإضافة إلى إعادة نشر القوات، فإن إصلاح قطاع الأمن أمر حاسم لتحقيق السلام المستدام. ومن المتوقع أن تملأ الوحدات المدمجة المشتركة الفراغ الناتج عن فض الاشتباك بين القوتين في الفترة الانتقالية وأن توفر نواة جيش وطني جديد، إذا جاءت نتيجة استفتاء عام ٢٠١١ تأييدا لوحدة السودان. وقد رحبت حكومة السودان بالدور الجديد لبعثة الأمم المتحدة في السودان، الذي نص عليه قرار مجلس الأمن ١٧٨٤ (٢٠٠٧)، والمتمثل في تنسيق المساعدة لتدريب ونشر الوحدات المدمجة المشتركة. وأنشأنا خلية دعم لهذه الوحدات المشتركة، وهي قد اجتمعت ثلاث مرات مع ممثلين للجماعة المانحة. وإنني أحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة لتدريب ونشر الوحدات المشتركة.

لم يُحرز تقدم يُذكر بشأن مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج منذ توقيع اتفاق السلام الشامل، والسبب الرئيسي هو المناخ السائد من عدم الثقة السياسية، وهو ما لا يعطي حوافز كثيرة للطرفين لخفض قواتهما المسلحة. ونقص القدرات لدى الهيئات الوطنية المسؤولة عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عائق آخر. وقد أثرت هذه المسألة على أعلى المستويات مع المسؤولين الحكوميين في الشمال والجنوب، ويسعدني أن يكون بوسعي إبلاغكم بأن مشاركة الأطراف في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج قد تحسنت في الأشهر الأخيرة. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة في السودان تعمل في تعاون وثيق مع مفوضيتي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الشمال والجنوب لوضع إطار لدعم الأمم المتحدة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وحصلنا أيضا على موافقة الحكومة على إنشاء آلية رفيعة المستوى لتنسيق الدعم مع الجهات المانحة.

ولكن هناك عاملا معوقا يتمثل في عدم وجود إطار متفق عليه لتنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق الانتقالية، حيث يقع الجزء الأكبر من الحالات القائمة في الشمال. وما لم نتمكن من تسهيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تلك المنطقة ستكون قدرتنا محدودة على

تحقيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتناسبة في الجنوب. وتنظر الرئاسة حاليا في هذه المسألة، ونأمل في إحراز تقدم.

لقد نجح عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في إنشاء علاقة وثيقة مع دائرتي الشرطة في شمال وجنوب السودان. وتم إحراز تقدم كبير على صعيد التدريب والقدرة التنفيذية لدى دائرتي الشرطة على السواء.

إن مفوضية التقدير والتقييم إحدى أهم مؤسسات اتفاق السلام الشامل. وقد صدر قبل قليل مرسوم رئاسي بتعيين رئيس جديد لها. ونأمل أن تتمكن المفوضية الآن من العمل باستقلال وحرية أكثر مما كان متاحا لها في السابق. والعمل الوثيق مع هذه المفوضية سيكون أولوية رئيسية لبعثة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالجانب الإنساني والإنعاش والتنمية، لا يزال جنوب السودان والمناطق الانتقالية تتقدم نحو الإنعاش المبكر، رغم بقاء الكثير من التحديات الإنسانية. وقد زاد التعداد السكاني والانتخابات المقبلة، المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي، من الضغوط على حكومة جنوب السودان لإيصال فوائد السلام إلى السكان. وينصب التركيز الاستراتيجي لحكومة جنوب السودان على دعم تنفيذ التنمية اللامركزية، وهو يشمل سياسات وبرامج تهدف إلى تعزيز السلام وإيصال منافع ملموسة – أي فوائد السلام – إلى جميع السكان.

لذلك فإن ضرورة دعم هذا التركيز الاستراتيجي بالانتقال إلى برامج الإنعاش المبكر والتنمية في جنوب السودان ضرورة حتمية. وقد ظلت الموارد المخصصة من المجتمع الدولي للإنعاش والتنمية تصل ببطء لأسباب شتى، بما في ذلك الوقت الذي كان يحتاج إليه الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين ليصبح جاهزا للعمل. ويدعم هذا الصندوق الآن مشاريع الإنعاش والتنمية الطويلة الأجل، ولكن ثمة حاجة ملحة إلى إنجاز مكاسب ملموسة للسلام على المديين القصير والمتوسط، وخاصة الخدمات الأساسية والبنية التحتية، ودعم إعادة الإدماج، والمبادرات الأمنية القائمة على المجتمعات المحلية. وتصر حكومة جنوب السودان على ضرورة الإسراع بتوزيع مكاسب السلام من خلال تنفيذ استراتيجية انتقالية لجنوب السودان، يدعمها صندوق إنعاش جنوب السودان، الذي هو نافذة ثانية للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين لجنوب السودان. وتعمل الأمم المتحدة والشركاء بشكل وثيق على وضع تلك الاستراتيجية، التي ستشمل التركيز على الانتقال من التمويل السنوي إلى تمويل يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات، ومن التمويل الثنائي إلى الدعم المباشر للميزانية. ويؤمل أن تُتخذ قرارات أساسية في هذا الصدد في اجتماع الاتحاد المعني بالسودان في نيسان/أبريل. ونأمل أن يلبي مجتمع المانحين في الوقت المناسب الاحتياجات الملحة لحكومة جنوب السودان في مجالي الإنعاش المبكر والتنمية.

طلب المجلس، في قراره ١٧٨٤ (٢٠٠٧) تقييما عما إذا كانت هناك حاجة إلى أي تغييرات في ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، لتعزيز قدرة البعثة على مساعدة الأطراف في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقد اضطلعنا بتقييم استراتيجي واستعراض هيكلي لولاية البعثة وشكلها. وستُستكمل العملية ببعثة تقييم فني، يجري الاضطلاع بها أثناء كلامنا هذا. وفي ذلك الصدد ستقدم توصيات من خلال تقرير الأمين العام في نيسان/أبريل.

وختاما، أود أن أؤكد أن السودان بلد واحد له نظامان خلال فترة اتفاق السلام الشامل. إن للأمم المتحدة بعثة متكاملة وبعثة أخرى مختلطة مع الاتحاد الأفريقي؛ ولديها أيضا فريق مشترك لدعم الوساطة في دارفور. وهذا يطرح بصورة لا مفر منها تحديات سياسية وتنظيمية. ومع ذلك،

لا تزال الحقيقة السائدة هي أن السلام في السودان غير قابل للقسمة. وإذا انهار اتفاق السلام الشامل، فإن احتمالات التوصل إلى نتيجة سلمية في دارفور ستتلاشى إلى حد بعيد. ومن جهة ثانية، إذا نجح تنفيذ هذا الاتفاق بإحداث تغيير ديمقراطي وبجعل الوحدة خيارا جذابا لسكان جنوب السودان. فستنتعش الآمال في انتهاء الأزمة الإنسانية وفي حل سلمي للصراع في السودان.

أقول هذا لأن التصور القائل بأن التركيز الفائق على دارفور قد صرف الاهتمام عن اتفاق السلام الشامل تصور حقيقي وعلى وجه الخصوص بين سكان جنوب السودان. وبالتالي، يجب أن نغير ذلك التصور، بالتركيز بصورة أفضل على الإنعاش الاقتصادي والتنمية في باقي أنحاء السودان، بحيث يتمكن سكانه من أن يلمسوا أن السلام يجلب الازدهار وأن المساعدة الدولية ليست تابعا من توابع الصراع.

ويجب كذلك أن نقر بضرورة المشاركة على نحو أفضل وأكثر فعالية مع حكومة الوحدة الوطنية. وتوحي تجربة الأعوام الثلاثة الماضية بضرورة انتهاج سياسة المشاركة، بدلا من الجزاءات. وبينما لا يدعُ لنا، في أغلب الأحيان، ميثاقنا وواجبات ولايتنا، وكذلك التأخيرات العديدة في تنفيذ التزامات الاتفاق، خيارا سوى أن نُسمِع صوتنا للملأ تعبيرا عن شواغلنا، لا يزال من الأساسي بنفس المستوى أن نحافظ على ثقة محاورِينا الرئيسيين كليهما إذا أردنا أن ننجح في مساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاق السلام الشامل، مع استشراف الهدف النهائي المتمثل في تيسير إنشاء نظام حكم ديمقراطي، قائم على أساس الحقوق، في السودان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد قاضي على المعلومات التي قدمها.

لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية، لمواصلة مناقشتنا هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.